

والأنصه كتابه مرهون ومكرى وشرط العوض كونه دينا موجلا ولو منفعة ومعها
بغيره فالشرط وقيل ان ملك بعضه وباقيه حر لم يشترط اجل وتنجيم ولو كانت
على خدمة شهر ودينار عند انقضاءه صحت او على ان يبيعه كذا فسدت ولو قال
كأنتك وبعثك هذا الثوب بالف وشم الالف وعلق الحربة بآديه فالذهب حجة الكتابة
دون البيع ولو كانت عبدا على عوض مبيع وعلق عتقه بآديه فالصحة محتج بها ويؤرخ
على قيمته يوم الكتابة في ادى حصته عتق ومن عجز رقب ونصح كتابه بعوض من باقية
حر ولو كانت كله صبح في الرق في الاظهر ولو كانت بعض رقيق فسد ان كان
باقيه لغيره ولم ياذن وكذا ان اذن او كان له على المذهب ولو كانته موعا او كصاحبه
ان انقضى الخوم وجعل المال على نسبة ملكيهما ولو عجز فجزه احدهما واراد الاخر
ابغاه فكاتبه عقد وقيل يجوز ولو ابراه من نصيبه او عتقه عتق نصيبه
وقوم الباقي ان كان مؤسرا **فصل** يلزم السيد ان يحط جزا من المال او يوفعه
اليه والحط اولى وفي النجم الاخير الميق والاصح انه يلغ ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب
المال وان وقت وجوبه قبل العتق ويستحب الربع والاف السبع ويجز وطى مكانته
ولا حد فيه ويحب مهر والولد حر ولا يجب قيمته على المذهب وصارت مسنودة
مكاتبه فان عجزت عتقت بموته وولدها من نكاح او نكاحا مكاتب في الاظهر يذبها
رقا وعتقا وليس عليه شيء والحق فيه للسيد وفي قوله لها فلو قتل قيمته
لذي الحق والمذهب ان ارش الجناية عليه وكسبه ومهره ينفق منهما عليه
وما فصل وقف فان عتق فله والا فللسيد ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤدى
الجميع ولو اتى على فقال السيد هذا حرام ولا يينة حلق المكاتب انه حلال
ويقال للسيد تاخذه أو ينزله عنه فان ابر قبضه القاضي فان نكل المكاتب
حلف السيد ولو خرج الموذى مستقرا جمع السيد ببدله فان كان في النجم الاخير
بان ان العتق لم يقع وان كان قال عند اخذه انت حر وان خرج موعبا فله رده ولقد
بدله ولا يتزوج الا باذن نصيبه ولا يتسرى باذنه على المذهب وله شرا الجوارى
لتجارة فان وطئها فلاحد والولد نسبي فان ولوته في الكتابة او بعد عتقه

لدون

لدون ستة اشهر تبعه رقا وعتقا ولا نصير مسنودة في الاظهر وان ولوته بعد العتق
لنوق ستة اشهر وكان بعا وها فهو حر وهي ام ولد ولو جعل الخوم لم تجز السيد في القيل
ان كان له في الامتناع غرض كونه حقه او خوف عليه ولا يغير فان ابر قبضه القاضي
ولو جعل بعضها لغيره من الباقي فابرا يصح الدفع والا يبراه ولا يصح بيع الخوم والاعتقاد
عنها فلو باع وادى الى المشتري لم يعتق في الاظهر ولا يطالب السيد المكاتب المكاتب
المشتري بما اخذ منه ولا يصح بيع رقبته في الحد بد فلو باع فادى الى المشتري ففي عتقه
القولان وهبت بكبيعه وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتناق عبده وتزويج أمته
ولو قال له رجل اعتق مكاتبك على كذا ففعل عتق ولزمه ما لم يتر **فصل**
الكتابة للزمنة من جهة السيد ليس له فسخها الا ان يعجز عن الاداء وجازية للمكاتب
فله ترك الاداء وان كان معه وقا فاذا عجز نفسه فللسيد الصبر والفسخ بنفسه
وان شأنا الحاكم والمكاتب الفسخ في الاصح ولو استعمل المكاتب عند حلول الخوم استجب
امهاله فان امهل ثم اراد الفسخ فله وان كان معه عرض امهاله لبيعهما فان عرض
كساد فله ان لا يزيد في المعاملة على ثلاثة ايام وان كان ماله غايبا امهاله الى الاضمار
ان كان دون مرحلتين والا فلا ولو جعل النجم وهو غايب فللسيد الفسخ فلو كان له مال
حاضر فليس للقاضي الاداء منه ولا يفسخ بخون المكاتب ويؤدى القاضى ان وجده
مالا ولا يجنون السيد ويؤدى الى وليه ولا يعتق بالرفع اليه فلو قتل سيده فلو ارش
قصاص فان عفى على دية او قتل خطأ اخذها معه فان لم يكن فله تجزيره في الاصح
او قطع طرفه فاقتصاصه والدية كما سبق ولو قتل اجنبيا او قطعه فعفى على مال
او كان خطأ اخذ مما معه ومما سبب كسبه الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه
شيء وسال المستحق تجزيره عجزه القاضي وبيع بقدر الارش فان بقي منه شيء بقيت
فيه الكتابة والسيد فداؤه وباقوه مكاتب او اعتقه بعد الجناية او ابراه عتق
ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب بطلت وصاحته رقيقا وللسيد قصاص على قتله
المكاتب في الاصل والقيمة يستقل بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر والا فلا يصح باذن
في الاظهر ولو اشترى من يعتق على سيده صح فان عجز وصار للسيد عتق او عليه
لم يصح بلا اذن وباذن فيه القولان فان صح نكاحه عليه ولا يصح احتاقه وكتابتها